المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 13 -- العدد 02 -- ديسمبر 2021 ص 84 - 113

جرائم الذاكرة أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر: المنطلقات والممارسات

French Memoricides in Algeria: Postulates and Practical Procedures

أ.د. فضيل دليو Prof. Fodil Delio fdeliou@yahoo.fr	علم اجتماع الاتصال	جامعة قسنطينة3 - الجزائر

DOI :

الإرسال: 2021/10/18 القبول: 2000/12/26 النشر: 2021/12/27

ملخص

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر يعتبر احتلالا استيطانيا ثقافيا ارتكب خلاله العديد من الممارسات الإجرامية ضد الجزائريين. ويستهدف هذا العمل إلقاء الضوء على بعض هذه الممارسات التي ترق من دون أدنى شك إلى مستوى جرائم حرب إبادة ثقافية ضد مؤسسات التنشئة الاجتماعية الجزائرية بمختلف أوعيتها الدينية والتعليمية والإعلامية والرياضية والخيرية... والتي سنحاول عرض عينات منها، بعد توطئة موجزة حول عناصر منظومة الذاكرة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي، وحول كيفية تعامل العسكريين والمستوطنين الفرنسيين مع هذه المنظومة من خلال منطلقاته التبريرية وإجراءاته العملية، لنختم العمل بذكر بعض مظاهر رد فعل الجزائريين المقاوم لهذه الإبادة الثقافية.احتلالا استيطانيا ثقافيا ارتكب خلاله العديد من الممارسات الإجرامية ضد الجزائريين. ويستهدف هذا العمل إلقاء الضوء على بعض هذه الممارسات التي ترق من دون أدنى شك إلى مستوى جرائم حرب إبادة ثقافية ضد مؤسسات التنشئة الاجتماعية الجزائرية بمختلف أوعيتها الدينية والتعليمية والإعلامية والرياضية والخيرية... والتي سنحاول عرض عينات منها، بعد توطئة موجزة حول عناصر منظومة الذاكرة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي، وحول كيفية تعامل العسكريين والمستوطنين الفرنسيين مع هذه المنظومة من خلال منطلقاته التبريرية وإجراءاته العملية، لنختم العمل بذكر بعض مظاهر رد فعل الجزائريين المقاوم لهذه الإبادة الثقافية.

كلمات مفتاحية: الجزائر؛ الاحتلال الفرنسي؛ جرائم الذاكرة؛ المنطلقات التبريرية؛ الممارسات التطبيقية.

Abstract

The French occupation of Algeria was a colonial and cultural occupation during which many criminal practices were committed against the Algerians. This

المؤلف المراسل: فضيل دليو البريد الإلكتروني: fdeliou@yahoo.fr

work aims to shed light on some of these practices, which undoubtedly amount to war crimes of cultural genocide against the Algerian socialization institutions: religious, educational, media, sports, charitable institutions ... We will try to expose some edifying samples of it preceded by a brief preamble about the existing Algerian communicative memory system, and the justifying postulates and practical procedures adopted by the French military and colonists. Finally we will end the work by citing some reactions of the Algerian resistance to this cultural genocide.

Keywords: Algeria; French occupation; Memoricides; Justifying postulates; Practical procedures.

مقدمة

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) احتلالا عسكريا استيطانيا، وذي نظرة ثقافية عدائية قد تعود خلفيتها إلى الحروب الصليبية، فارتكب في سبيل ذلك العديد من الجرائم، كانت أشد وطأة وأبعد آثارا على أجيال من الجزائريين، وهي تلك التي تندرج ضمن محاولة الإبادة الثقافية المُمَنهجة ضد الكيان الحضاري الجزائري، مبررة عنوان كتاب أحد المؤرخين الفرنسيين: "الاستيطان إبادة" (Coloniser Exterminer)(Grandmaison, 2005) . وكان ذلك من خلال محاربة الإسلام واللغة العربية وإضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية وتحطيم المنظومة التواصلية للجزائريين وقتلهم ومحاولة طمس هويتهم الثقافية ومحو ذاكرتهم الجماعية... لتمكين استيطان الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا وإخضاع "الأهالي" لهم. ولم يتوان المحتل في سبيل ذلك في الاعتداء على كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية -غير المتحكم فيها- بالهدم والحرق والنهب والسلب والشراء، وعلى القائمين عليها بالتهديد والسجن والنفي والاغتيال... وذلك، بالرغم من التعهد الرسمي لفرنسا في البند الخامس من معاهدة الاستسلام المشروط التي وقعتها مع الداي في 4 جويلية 1830، والذي نص على أن "تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم" (Galibert, 2012)؛ وبالرغم كذلك من تعهد الحاكم العام "بيليسيي" (Pélissier) بـ"أن تقاليد الجزائريين ستحترم ولن يدخل عسكري واحد إلى المساجد" (لحمر، 2010-2011، صفحة 11).

ويستهدف هذا العمل إلقاء الضوء على بعض هذه الأفعال التي ترقى من دون أدنى شك إلى مستوى **جرائم حرب إبادة ثقافية**.

وإذا كانت الأعراف والقوانين الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية قررت أن التدمير الممنهج والمقصود للمكتبات والأرشيف يعتبر جريمة ضد الإنسانية في نظر القانون الدولي الإنساني ومعاهدتي جنيف (1949) ولاهاي (1954) (Blazina, 1996, pp. 149-164)، فما بالك بالحكم على مجموع الجرائم سابقة الذكر؟، والتي سنحاول تقديم عينات منها بمختلف حيثياتها مع بعض سوابقها ولواحقها ومن مراجع تاريخية متخصصة من خلال عرض العناصر الآتية:

1 – مفهوم "جرائم الذاكرة".

2. عناصر منظومة الذاكرة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي.

3. كيفية تعامل المحتل الفرنسي مع هذه المنظومة: منطلقاته التبريرية وإجراءاته العملية.

4. رد الفعل الجزائري.

1 – مفهوم "جرائم الذاكرة"

يحصر عادة علماء المكتبات "جرائم الذاكرة" في تلك التي ترتكب في حق ثلاث مؤسسات ثقافية هي: المتاحف والمكتبات ومراكز الأرشيف.

ولكن في هذا العمل تم توسعة مجال جرائم الذاكرة ليشمل كل عناصر منظومة ذاكرة الجزائريين بمختلف أوعيتها التواصلية الاجتماعية من صحافة، ومؤسسات تعليمية، ونوادٍ فكرية ورياضية، ومساجد وزوايا، ومكتبات ومطابع ومعارض مسرحية (القاراقوز، المداحين...)، ووثائق وتحف أثرية... ودعاماتها التمويلية الحيوية: الأوقاف.

وبالتالي فجرائم الذاكرة هنا تشمل مؤسسات وأنشطة تواصلية أوسع من التي يمكن للمتاحف والمكتبات ومراكز الأرشيف أن تحتويها فيزيقيا ومعنويا.

ورغم هذا الاتساع فهي لا تشمل طبعا الجرائم المادية الأخرى المتمثلة خاصة في نهب الأموال -خاصة ذخائر قصر الإمارة-والتهجير والمجازر البشرية[1] والتفجيرات النووية (17 حالة ما بين 1960 و1966) (أنظر الصورة رقم1) والاستيطان القسري بضحاياها التي بلغت أثناء الثورة التحريرية حوالي مليون ونصف مليون شهيد وأزيد من خمسة ملايين

---

[1] من أشهرها محارق (enfumades) بعض القبائل في مغارات جبلية (1844-1845) (Grandmaison, 2005, pp. 138-141). وخاصة مجازر 08 مايو 1945، وهو التاريخ الذي تم اعتماده رسميا كـ"يوم وطني للذاكرة" منذ عام 2020.

شهيد طيلة فترة الاحتلال (حسب بعض التقديرات الجزائرية الرسمية)[2]، والتي جعلت الجزائريين لا يتوقفون عن مطالبة فرنسا بـ"الاعتراف والاعتذار والتعويض" دون جدوى معتبرة.

صورة رقم(1) ملتقطة عام 1960 يظهر فيها مسؤولون فرنسيون يراقبون تجربة نووية في صحراء الجزائر

المصدر: (الجزيرة نت، 2021/7/05)

2- عناصر منظومة الذاكرة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي

كانت الجزائر تتميز في تواصلها الاجتماعي بمظاهر روحية ورمزية أساسها إسلام طرقي ومرابطي (احتباس النفس في الجهاد وحراسة الحدود) –بإيجابياته وسلبياته-متجذّر بقوة في الحياة اليومية (Boyer, 1960, p. 54). وكانت الحياة الثقافية فيها غداة الاحتلال الفرنسي تتمحور عموما حول عدة مؤسسات تواصلية (ثقافية، تربوية، إعلامية)، كان أهمها: الجوامع والمساجد والزوايا والكتاتيب والمدارس والمكتبات والتجمعات والحفلات المناسبتية (للحفظ والإنشاد وقصّ السير والمغامرات واللعب...) ومسارح عرائس القاراقوز

(2) في 7مايو 2020، قال الرئيس الجزائري تبون، إن فرنسا قتلت نصف سكان الجزائر منذ 1830 إلى غاية 1962، وعدد الضحايا بلغ 5.5 ملايين (وكالة الأناضول، 2021/7/05)، بينما قدرته بعض المصادر الفرنسية (Grandmaison, 2005, pp. 188-189) بحوالي ثلث السكان حيث انخفض عدد سكان الجزائر– نتيجة أفعال إبادة مباشرة وغير مباشرة- خلال الـ42 سنة الأولى من الاحتلال (1830-1872) فقط من حوالي ثلاثة ملايين نسمة إلى حوالي مليوني نسمة.

(خيال الظل) والمدّاحون والبرّاحون (للتحذير من المخاطر وإذاعة الأوامر) ومجالس المناظرة...

وكان الحامل والوسيط اللغوي الأساسي لهذه المنظومة التواصلية هو اللغة العربية، أما أكبر مؤسسة كانت تغذي معظم هذه المؤسسات بأنشطتها المختلفة (العبادة والتربية والتعليم والإيواء والتسلية) هي مؤسسة "الأوقاف" (الحبوس) (سعدالله، 1998، الصفحات 159-161، 227).

ومن الناحية الكمية، يختلف تقدير عدد هذه المؤسسات باختلاف الدارسين:

- بالنسبة **للمؤسسات الدينية**، فـ"ديفوكس" (Devoulx, 1862, p. 372) و"أوميرا" (Aumerat, 1898, p. 178) مثلا، قالا أن مدينة الجزائر كان بها غداة الاحتلال **166 مؤسسة دينية** (122 مسجدا و44 زاوية وضريحا تعبديا)، بينما قدرت عددها وزارة الحربية الفرنسية بحوالي 150 مؤسسة (من بينها 106 جامعا ومسجدا...)، وفي مدينة قسنطينة ورد في سجل لـ"صالح باي" وجود 75 جامعا ومسجدا، وفي تلمسان 50، عنابة 37، الخ. (سعدالله، 1998، الصفحات 176، 248-250).

- أما **المدارس الابتدائية والثانوية والعليا**، والتي كانت في الغالب ملحقة بالجوامع والمساجد والزوايا، فكانت تنتشر في أهم المدن الجزائرية: العاصمة (100 مدرسة ابتدائية ثانوية وعليا)، قسنطينة (90 مدرسة ابتدائية و07 مدارس ثانوية وعليا)، تلمسان (50 مدرسة ابتدائية و5 مدارس ثانوية وعليا)، بجاية... (سعدالله، 1998، الصفحات 274-276) (Chitour, 1999, p. 128). وقد يفوق عددها 300 مؤسسة تربوية على مستوى التراب الوطني.

وتذكر مصادر أخرى (جغلول، 1982، صفحة 93) أن نسبة الجزائريين الذكور الذين كانوا يعرفون الكتابة والقراءة بلغت حوالي 40%.

- أما **المكتبات** فهي نوعان: عامة (ملحقة بالمساجد والزوايا والمدارس ومعظمها موقوف)، وخاصة وهي الأكثر عددا (تابعة لعائلات وشخصيات دينية: الفكون، باش تارزي، الورتلاني...) (سعدالله، 1998، الصفحات 296-308).

- أما **التجمعات والحفلات**، فكانت مناسبتية ودورية (المولد النبوي، العيدان، توديع الحجاج واستقبالهم، العودة من الحروب، الزيجات...)، وكانت تشمل حفلات الحفظ والإنشاد وعروض عرائس القاراقوز والمداحين.

- وأما فيما يخص **مؤسسات الطبع "الحجري" والنشر** (للكتب والصحف...)، فتجدر الإشارة إلى أنه كان في الجزائر آنذاك **بعض** المشتغلين بصناعة الكتب عموما من وراقة وتجليد ونسخ وخط. ومن أهم المدن التي اشتهرت بذلك: تلمسان، معسكر، قسنطينة، بجاية، العاصمة وبني يزقن (ميزاب) (سعدالله، 1998، الصفحات 285-309).

وبعد تحسن تقنيات الطباعة وانتشار ظاهرة الجرائد، عمد الجزائريون إلى استعمال المطابع الفرنسية المطعّمة بأحرف عربية ثم إلى إنشاء مطابع عربية خاصة بهم للتغلب على متاعب المطابع الحجرية التقليدية والتخلص من التبعية للفرنسيين. حيث أنشأ بعض الجزائريين في العاصمة وقسنطينة ومستغانم ووهران وبسكرة عدة مطابع بغرض طبع صحفهم وكتبهم. وكان أهمها: المطبعة الجزائرية الإسلامية لابن باديس ومطبعة النجاح (1919) في قسنطينة؛ مطبعة "شمال-أفريقيا" للصادق دندن وشركاؤه (العاصمة)، مطبعة الإقدام (1923)؛ المطبعة العربية لـ"أبو اليقظان" في العاصمة (1926)؛ مطبعة البلاغ "العليوية" في مستغانم ثم في العاصمة؛ المطبعة العلمية للطيب العقبي (1929) في بسكرة؛ مطبعة المغرب العربي لحمزة بوكوشة في وهران (1937)؛ مطبعة البصائر لجمعية العلماء (1954)، التي قامت "منظمة الجيش السري" (OAS) الفرنسية بتفجيرها غداة الاستقلال بسبب إقدامها على التعاون مع جهة التحرير... (سعد الله، 1998؛ لحمر، 2010؛ ...Montoy, 1982) (سعدالله، 1998) (لحمر، 2010-2011) (Montoy, 1982).

3- منطلقات وإجراءات الاحتلال الفرنسي ضد عناصر منظومة الذاكرة التواصلية

3.1- الفلسفة التبريرية

تمثلت فلسفة الاحتلال التبريرية في خطاب الأيديولوجيا الغازية والتي تم إخفاؤها خلف مفاهيم تشاع في أوساط "الأهالي" وجزء من المستوطنين لكي يتبنوا ويتمثلوا الثنائيات الثلاث التالية التي أوضحها "لايكوبس" (Lycops, 1975) :

- وصف "الأهالي" **بالمذنبين دينيا** مقابل طرح إنقاذ أرواحهم مسيحيا بتنصيرهم، بل بتطويعهم وتدجينهم دعما للاحتلال.

- وصف "الأهالي" **بالمتوحشين وغير المتحضرين** مقابل طرح تمدينهم فرنسيا بتغيير تاريخهم ولغتهم ودينهم.

ولقد جمع الملك الفرنسي شارل العاشر قبيل غزو الجزائر بين المؤشرين السابقين، حيث قال: "إن فرنسا تقصد من وراء تمدين الأفارقة إلى تنصيرهم" (شتوان، 2005/5/16،

صفحة 393)، أما سلطات الاحتلال الاستيطاني فقد أثبتت تحضّرها بقطع رؤوس الجزائريين وتحويلها إلى متحف الإنسان بباريس!. ومعلوم أيضا أنها لكثرة احترامها للمقابر وللموتى قامت بجمع الرفات البشرية من المقابر لتستخدمها في تصنيع فحم الحيوانات. كما شاع حينها استغلال الاحتلال لعظام المسلمين لتكرير السكر (Grandmaison, 2005, p. 169). فهل هناك أكثر وحشية ممن يعتبر "كل شيء مباح" في تعامله مع أجساد من يريد "تمدينهم وتحضيرهم" أحياءً وأموات. فأجسادهم يمكن تجويعها و"تدخينها (حرقها)، حسب تعبير السفاح بوجو (Bugeaud)، وضربها وتعذيبها وتمزيقها إلى أشلاء ثم معالجتها، في المرحلة الأخيرة من هذه العملية، مثل مادة خام بسيطة" (Grandmaison, 2005, p. 172) للاستفادة منها في الزراعة والصناعة.

- وصف "الأهالي" **بالمتخلفين والفقراء** مقابل طرح تنميتهم وإغنائهم ماديا... عن طريق نهب ذخائرهم وتخريب مزارعهم وحرق أشجارهم المثمرة والسطو على ثرواتهم الحيوانية واستغلال ثرواتهم الطبيعية!. وطبعا تم استعمال ثروات الجزائر في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية الفرنسية المحلية وإبعاد شبح الثورة الاجتماعية المحلية التي لاحت بوادرها وتم التعبير عنها جماهيريا في باريس: انتفاضة 1832، أعمال الشغب 1834... وهو ما حذر منه أعضاء في أكاديمية العلوم و"توكفيل" و"لامارتين" الذي هتف من منبر الجمعية الوطنية الفرنسية: "الاحتلال لا يخلق الثروة على الفور، لكنه [...] يحافظ على الجسد السياسي [...] من فائض القوى العاطلة عن العمل، التي ستتفجر عاجلاً أو آجلاً في شكل ثورات وكوارث" (Grandmaison, 2005, pp. 13-14) . فالجزائر بالنسبة لهم عبارة عن "كاليفورنيا" قريبة وغنية بثروات غير مستغلة جيدا من طرف "أهالي" كسالى وهمجيين.

ولقد تم باسم هذه الفلسفة -التي قوامها التأسيسي اصطلاحيا لفظ "الأهالي" نفسه وأحيانا "العرب" أو "البربر" -بدلا من الجزائريين-، ارتكاب عدة جرائم إبادة ثقافية تم تدعيمها فكريا من طرف نخب فرنسية وأوروبية تنتمي لأيديولوجيات إثنومركزية - متصارعة محليا ومتواطئة خارجيا-تدّعي الديمقراطية أو الاشتراكية وحقوق الإنسان! (توكفيل، لامارتين، فيكتور هوغو، إنجلز وماركس...) (Grandmaison, 2005, pp. 9-12, 14, 51)... فما هي التقنيات والإجراءات الموظفة لتحقيق ذلك وما هي أهم مظاهرها العينية المشخصة في المؤسسات المجتمعية والقائمين عليها والمرتكبة باسم هذه الفلسفة؟

2.3- التقنيات النفسية

اعتمد الاحتلال في تنفيذ جرائمه على عدة تقنيات نفسية بغية تحقيق خضوع الأهالي:

- **الترهيب والتخويف والقهر النفسي** بالتركيز على مفعول "الهزيمة العسكرية" ومظاهر القوات المسلحة والرفاهية المادية. ومن مظاهر الترهيب والقهر النفسي التعذيب العلني في الأسواق والساحات العامة وتشويه جثت الموتى بقطع رؤوس وآذان ومعاصم بعض المجاهدين وزعماء القبائل وحملها على رؤوس حربة أسلحة الجنود ووضعها في الساحات العامة وفي مداخل القرى (Grandmaison, 2005, pp. 154-161) (أنظر الصورتين رقم2و3).

الصورتان رقم**(2و3): فرنسيون يأخذون صورا تذكارية يفتخرون فيها برفع جماجم ورؤوس مقطوعة لجزائريين**

المصدر: **(العينكوم، 2021/01/21)**

- **التعقيد النفسي:** أي خلق مركب النقص والدونية، وقد تم ذلك بتشجيع الزيارات النخبوية المؤطَرة، وإنشاء فضاءات اقتصادية عصرية مبهرة واستخدام تقنيات صناعة فلاحية حديثة والدعاية لها ذاتيا أو من خلال وكلاء مثقفين أو مشعوذين. ويبدو أن تفعيل مركب النقص هذا عبارة عن إسقاط نفسي وتعبير متعدٍ عن الإحساس بدونية "فرنسا القرن 19" مقابل "العرق الأنجلوساكسوني" الذي تمكن من "امتلاك الكرة الأرضية المأهولة" بينما فرنسا تعيش في ظله وتراوح مكانها في وحل أوروبا القديمة وفي دمها نتيجة حروبها الأهلية (Grandmaison, 2005, p. 11).

- **الإغراء بالإدماج الانتقائي والموجه** عن طريق التعليم الانتقائي والمحدود، والتجنيس والتنصير، والتمثيل النيابي الموجه والمشروط ومحدود الصلاحيات والتوظيف المأجور -في حده الأدنى أو في شكل تعويضات مادية-لوسطاء إداريين ودينيين وخدميين.

- ربط هذا الإدماج **بإشاعة "الحنين إلى ماض"** مسيحي-لاتيني "مجيد"، ستعمل فرنسا "الغال" (Gauls) على معاودة ربط "الأهالي" –وخاصة "البربر"-به من جديد.

3.3- الإجراءات القانونية

كانت بداية الإجراءات القانونية الإجرامية عشية الاحتلال لتخص الدعامة المادية لمعظم الأنشطة والمؤسسات التواصلية: الأوقاف، حيث أصدر الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) في 1830/12/07 قانونا يقضي بتحويل كل الأموال الوقفية إلى ملكية الدولة بحجة أنه لا يمكن ترك أموال سائبة بأيدي جمعيات دينية قد تحولها إلى أيدي "الإرهابيين" ليستعملوها ضد الاحتلال الفرنسي (لحمر، 2010-2011، صفحة 164)، كما قامت سلطات الاحتلال في عام 1836 بحل المؤسسة المشرفة على أوقاف الأندلسيين (سعيدوني، 2003، صفحة 90). ثم تم تعميم أمر السيطرة على بقية المؤسسات الخيرية: بيت المال، سبل الخيرات، جمعيات الأندلسيين... ليتم ضمها كلها (في المدن) ضمن الأوقاف وتحت تصرفهم منذ منتصف الأربعينيات.

كما خصت هذه الإجراءات إصدار تشريعات قمعية تَحُدّ من حرية الصحافة والجمعيات ومن صلاحيات القضاء الإسلامي ومن استعمال اللغة العربية، وتتحكم في إنشاء المطابع والمكتبات والخطابة في المساجد، وضعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة على السلطة في باريس.

ففي المجال الإعلامي كانت البداية بإصدار "القرار" الوزاري ل 1836/8/2، والذي بموجبه وضعت الصحافة تحت سلطة الحاكم العام الفرنسي، حيث خوّلت له أن "يراقب استخدام الصحافة أو يرخص أو يمنع نشر أي مطبوع... ويمنح رخص المطابع والمكتبات" (Montoy, 1982, p. 5). تلته عدة إجراءات تشريعية قمعية متوالية (مرسوما 1848 و1849، وقانون 1850) لتعرقل من جديد النشاط الصحافي (سيفالإسلام، 1985، صفحة 30) (Montoy, 1982, p. 6). وحتى قانون 1881 الخاص بحرية الصحافة لم يحرِّر سوى "الفرنسية" منها فقط من الحواجز القانونية، لأن المادة 14 منه، التي تعتبر الصحف الصادرة بغير اللغة الفرنسية في الجزائر صحفا أجنبية، استغلت لاحقا (قانون 1885/7/28) للتضييق على الصحف الصادرة باللغة العربية في الجزائر وقمعها. وبالفعل،

عانت الصحف الجزائرية تمييزا عنصريا واضطهادا نفسيا وقمعا إداريا وأمنيا (دليو، 2014، صفحة 129).

كما لجأت سلطات الاحتلال إلى التحايل على القانون العام، كما حدث مع عدم منحها الجزائريين حق التصويت لانتخاب المجالس المحلية (حرمان تام ثم ترخيص نسبي وتمييزي)، أو مع عدم تطبيقها لقانون الفصل بين الكنائس والدولة لعام 1905. ينطبق هذا القانون على الديانات الخمس المعترف بها "فرنسيا" في الجزائر -الكاثوليكية واليهودية واللوثرية والكالفينية والإسلام-، وكان من المفترض بدء تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم 27 /1907/9. لكن سلطات الاحتلال كالت بمكيالين وغلبت منطق الاحتلال على الخطاب العلماني في حالة الدين الإسلامي وحده للتحكم في أتباعه بتقنين تبعيتهم إداريا[1] وعدم السماح لهم بتشكيل جمعيات ثقافية "حرة" تدير مؤسساته، على غرار باقي ممثلي الديانات الأخرى؛ وتعويض ذلك، بتمديد العمل فعليا وبطريقة مقنّعة بـ"منشور الحاكم العام لسنة 1851" وبتفعيل عمل لجنة إدارة ومراقبة المساجد المعتمد منذ عام 1870 من دون أي نص قانوني (Saaidia, 21/6/2016, pp. 5-8) .

ونظرا لأهمية اللغة العربية، كحامل ووسيط أساسي لهذه المنظومة التواصلية، بدأ المحتل يخطط لفرض هيمنة لغوية فرنسية مدعمة بسياسة تفرقة لغوية محلية. فالعربية بالنسبة له –حسب تعبير أحد جنرالاته: "ليوتي" (Lyautey)-عنصر وحدة وأسلمة لكونها تُلقّن بالقرآن، وأن مصلحة المحتل تفرض عليه أن يجعل "البربر" يتطورون خارج إطار الإسلام. مما يفرض عليه من المنظور اللغوي، أن ينزع إلى المرور مباشرة من البربرية إلى الفرنسية (بنبناجي، 2019، صفحة 196)، ومن المنظور الديني، إعادة البربر إلى أحضان الإنجيل والحضارة اللاتينية بعد 15 قرن من الغياب(Pelligrin, 2011) ، وبالتالي تحطيم التضامن الثقافي واللغوي والديني القائم بين العرب والبربر. فالسياسة اللغوية في أفريقيا

[1] حيث تم تقسيم الجزائر إلى 95 منطقة دينية يترأسها مفتي تنصبه الحكومة. كما كانت سلطات الاحتلال تنفرد بتسمية الأئمة والخطباء والمؤدبين والحزّابين وكل عمال المساجد. مع ملاحظة من جهة أخرى المعاملة التمييزية لمؤسسة إدارة الأديان في نفقاتها على "رجال الدين" من النصارى واليهود والمسلمين، حيث كان يتلقى كل نصراني ثمانية فرنكات وكل يهودي خمسين سنتيما وكل مسلم 7.5 سنتيما (لطرش، 2021/6/27، الصفحات 1410-1411).

عموما بالنسبة للمحتل—أيا كانت جنسيته-ماكيافيلية. فمثلا، دعمت السياسة اللغوية للاحتلال البريطاني اللغة العربية في إريتريا، بينما حظرتها في جنوب السودان ودعمت ثالوث لغة المحتل واللغة الإفريقية والمسيحية لأغراض انفصالية، كما عملت على إضعاف العربية الفصحى من خلال محاولة كتابتها بأحرف رومانية وتشجيع العامية (بنبناجي، 2019، الصفحات 201-211)، والثالوث نفسه دعّمه المحتل الفرنسي في منطقة القبائل الجزائرية: اللغة الفرنسية و"القبائلية" والمسيحية، بالإضافة إلى نهج السياسة العدائية نفسها تجاه اللغة العربية.

4.3-الإجراءات العملية

لخص الأديب الجزائري "مفدي زكريا" (مفدي، 2003، صفحة 32) وسائل الاحتلال المستعملة لإخضاع الشعب الجزائري للأمر الواقع في ثلاثية: "السيف والمحراث والصليب"، والتي يمكن جعلها رباعية بإضافة "اللسان" (الخطابة والإعلام والتعليم). ومن جهتها، ترى "سعايدية" (Saaidia, 21/6/2016, pp. 3-4) أن السلطات العسكرية الفرنسية اعتبرت إن السيطرة على الشعب الجزائري لن يتأتى لها إلا عن طريق التنصير والسيطرة على الإسلام -كأهم عائق أمام الاحتلال-.

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات العملية فيما يلي:

1.4.3- الأوقاف

كان أول إجراء شخّص هذا التوجه الاستيلاء على الأملاك الوقفية المنقولة وغير المنقولة/ العقارية (الحبوس) وذات الوظائف المتعددة مثل صيانة المساجد، تعليم الأطفال، التكفل بالمحتاجين... مع التحكم في ممثليها لاعتقاد سلطات الاحتلال بأن حرمان الإسلام -بمؤسساته الثقافية والاجتماعية والتضامنية-من دعامته المالية الوقفية سيضعف آليا "خطورته". وكانت لها هذه السيطرة –القانونية-ابتداء من 1835، بعد التحريض على رفع شكوى ضد وكلاء الأوقاف لتيسير تدخلها رسميا. ثم تم تعميم الأمر على بقية المؤسسات الخيرية: بيت المال، سبل الخيرات، جمعيات الأندلسيين... ليتم ضمها كلها (في المدن) ضمن الأوقاف وتحت تصرفهم في منتصف الأربعينيات.

مع ملاحظة أن الفساد والسلب والنهب في تسيير الأوقاف من طرف الإداريين الفرنسيين، والاستيلاء على الأملاك الوقفية ووضع مؤسسات العبادة وممثليها الإداريين

تحت سلطة العسكريين والسياسيين، لم يمّكن الاحتلال من تأطير إلا جزء من الإسلام ولم يسمح له بالسيطرة على كل المجتمع ولا بالتحكم في تديّنه. مما أدى إلى ظهور خطاب ديني بديل في قسنطينة مثلا من خلال نشاط العلامة ابن باديس ونمو ملفت لعدد المساجد الحرة في عدة مناطق داخلية.

من الناحية العملية، لم تنتظر سلطات الاحتلال إحكام سيطرتها على المؤسسات الدينية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لتبدأ في تنفيذ جرائمها ضد المؤسسات الدينية منذ الأيام الأولى للاحتلال:

حيث سارعت سلطاته العسكرية، منذئذ، إلى هدم و/أو تحويل المساجد والزوايا والقبب والمقابر والمدارس والملاجئ الاجتماعية إلى ثكنات عسكرية، ومخازن للأسلحة ولأدوات التعذيب، ومستشفيات عسكرية مؤقتة، ومراقد للجند، وإسطبلات للخيول، وكنائس ودير راهبات، ومقار حكومية، وبازار تجاري، ومسرح، وسجن، وحمامات فرنسية، وثانويات، وسكنات خاصة... (Aumerat, 1898, pp. 174-196) . مما غير الخريطة العمرانية للعاصمة الجزائرية (أنظر الصورة رقم 4).

وسيتم في العنصر الموالي عرض نماذج واقعية عن ذلك.

صورة رقم **(4):** مخطط لمدينة الجزائر رسمه "عبد العزيز فراحّ بعد الاستقلال وركّبه فوق مخطط المدينة نفسها لعام **1830** (بالأحمر) يوضح مدى الدمار الذي ألحقه الاحتلال بالمعالم الدينية وما جاورها.

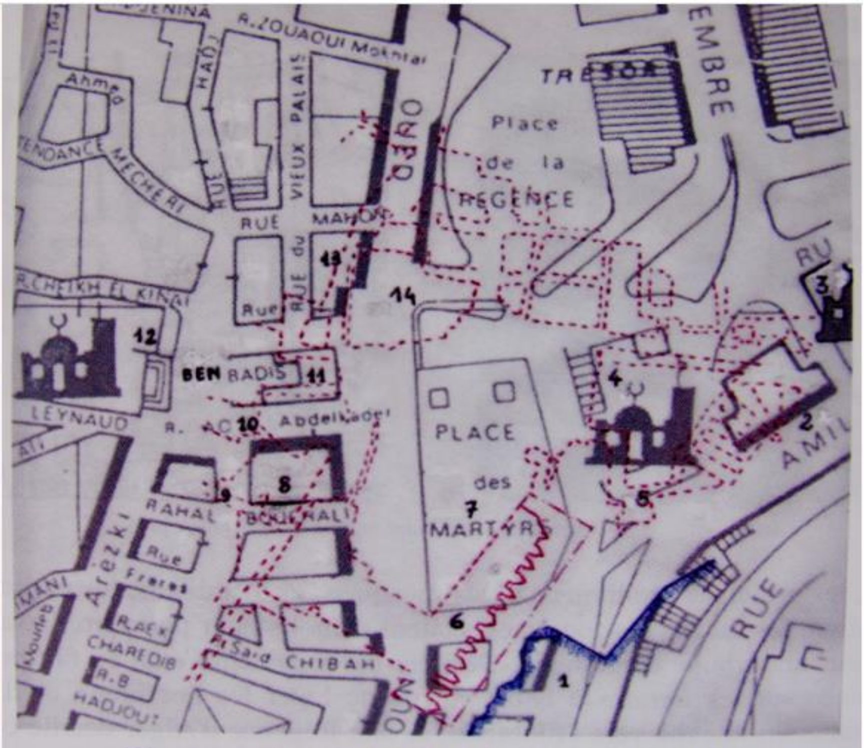

133- Alger- Place des Martyrs, hier (1832) et de nos jours (1986)

1- La mer 2- Bab al-Bhar 3- Jama'a al-Kabir 4- Jama'a al-Jadid 5- Qa' al-Sur (le bas de la muraille) 6- Batterie de défense 7- Les commerces 8- Place du

المصدر: **(Rahal, 02/11/2018)**

.2.4.3 المساجد والزوايا: تم تهديم وتحويل بعضها بدايةً، إلى مرابط للخيل ومراقد للجند ومستشفيات ميدانية ثم لاحقا، إلى إقامات للجمعيات النصرانية وإلى دير وكنائس؛ كما تم بيع بعضها الآخر للمستوطنين ليهدموها ويبنوا مكانها المنازل والحمامات والمخابز والمحلات التجارية والمخازن وحظائر الحيوانات والمسارح...؛ وبعضها الثالث تم تخريبه وهدمه نكاية (Aumerat, 1898, pp. 168-201)؛ وبعضها الرابع تم الإبقاء عليه مع الاستيلاء على أوقافه وإهانته ونفي أئمته أو إخضاعهم... مثل الجامع الكبير (سعدالله، 1998، صفحة 10،12) وبعضها الخامس تم شراؤه من بعض خلف بعض شيوخ الزوايا الذين باعوه استباقا للتخريب والهدم. كما تم في المقابل دعم بناء كنائس مسيحية جديدة، بالإضافة إلى احترام

الكنائس اليهودية وتشجيع بنائها في إطار سياسة التنصير ودعم التواجد اليهودي في الجزائر. وكان من تداعيات ذلك وعلى لسان بعض الفرنسيين ممن كتبوا خاصة في المجلة الإفريقية (Revue Africaine) الرسمية وفي غيرها ما يلي:

تشير بعض المصدار الفرنسية (Laborde, 20/8/2010, p. 20/8/2010) إلى تراجع عدد المساجد بين عامي 1830 و1862 من 103 مساجد إلى 47 مسجدا، بدلا من ارتفاع عددها تبعا للنمو الديمغرافي الطبيعي للمسلمين. بينما تشير مصادر فرنسية أخرى (Devoulx, 1862, p. 372) إلى وجود حوالي 176 بناية دينية أو مَعلما دينيا من بينها 122 مسجدا في العاصمة عند الاحتلال، بقي منها حسب "ديفولكس" نفسه عام 1862 اثنا عشر مسجدا، والذي تقلص عددها إلى ست مساجد عاصمية فقط عام 1898 حسب "أوميرا" (Aumerat, 1898, p. 187). كان أهمها: الجامع الجديد الحنفي والمسجد الكبير- بعد اقتطاع زاويته-، و"باللو" (Ballots) (سعدالله، 1998، صفحة 12،72).

ومن أمثلة ذلك حتى عام 1897 (Aumerat, 1898, pp. 178-196):

دشّن الاحتلال، عام 1830، أول اعتداءاته على المساجد بهدم أحد المساجد العاصمية السبع الرئيسة "جامع السيدة" (تم اكتشاف بعض آثاره المطمورة مؤخرا عند بناء مترو الأنفاق في العاصمة) (أنظر الصورة رقم5) وتعويضه ببناية عسكرية. تلاه التخلص من جوامع أخرى ذات شهرة وقيمة علمية كبيرة مثل جوامع: عبدي باشا و"حسين ميزو مورطو" وخضر باشا... ومساجد من الدرجة الثانية مثل جامع محمد باشا ومسجد ابن نيقرو الأندلسي (تم هدمه عام 1837) ومسجد سيدي الرحبي (1840) الذي تم تحويله إلى صيدلية...

الصورة رقم(5): آثار الأرضية المطمورة لـ"مسجد السيدة"، إثر أعمال الحفر المرافقة لبناء مترو الأنفاق في مدينة الجزائر

Place des Martyrs, dallage de la mosquée Sayyida, 3 novembre 2018 ©MRahal

Découvert durant le chantier de fouille du Metro d'Alger

المصدر: (Rahal، 2018/11/02)

كما تم تحويل جامع القشاش عام 1831 إلى مراقد للجنود ثم إلى مخزن مركزي للمستشفيات ثم إلى مدرسة للفنون الجميلة، وهدم زاوية أهل الأندلس الجزائريين الواقعة بحي القصبة زنقة الزبدة عام 1841. أما جامع "كتشاوة" (كجي آوى) الشهير فقد تم تحويله نهاية 1832 إلى كنيسة (Saint Philippe)، بعد قتل على الأقل 309 مصل من بين حوالي الأربعة آلاف الذين اعتصموا بداخله احتجاجا على قرار اقتحامه في 1831/12/18 (Rahal، 2018/11/02)[1]، ثم قام الاحتلال بترقية هذه الكنيسة إلى كاتدرائية (سيدة

[1] تتجاهل المصادر الفرنسية ذكر عدد قتلى وجرحى المجرم الفرنسي "روفيغو" (Revigo) وتكتفي برواية ابن مترجمه "جوني فرعون"، الذي قدّر عدد المعتصمين بحوالي 4000 مصلّ ولمّح فقط إلى إصابة بعضهم نتيجة التدافع هربا من الرصاص(Oulebsir, 2004, p. 88) ، بينما شاع في الكثير من المصادر الجزائرية غير الرسمية ذكر سقوط 4000 شهيد تم تخليد ذكراهم بتسمية الساحة المقابلة للمسجد

الجزائر) من سنة 1845 إلى سنة 1860 (أنظر الصورتين رقم6و7). قبل ذلك، وفي أبريل 1834 نُقل عن النائب في البرلمان الفرنسي "دي ساد" (De Sade) أن الاحتلال قام بحجز ستين مسجدا ووضعها تحت تصرف الجيش ثم قام بهدم عشرة منها وتحويل بعضها إلى كنائس، مثل ما حدث مع "مسجد القصبة" سنة 1839 والذي حوّل إلى كنيسة "الصليب المقدس" (Sainte Croix) وجامع "علي بتشين" إلى كنيسة "سيدة الانتصارات" (Notre Dame des Victoires) عام 1843، وقبل ذلك جامع القايد علي، الذي حول عام 1842 إلى ملحق بدير راهبات القديس يوسف (عام 1836)... وبعضها الآخر إلى مخازن أسلحة وأدوات التعذيب مثل جامع كوشة بن السمّان، أو إلى حمامات فرنسية مثل زاوية المسجد الكبير عام 1833 (Aumerat, 1898, pp. 183-191).

صورة رقم(**6**) لجامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية وتضمينه في بطاقة بريدية أيام الاحتلال الفرنسي

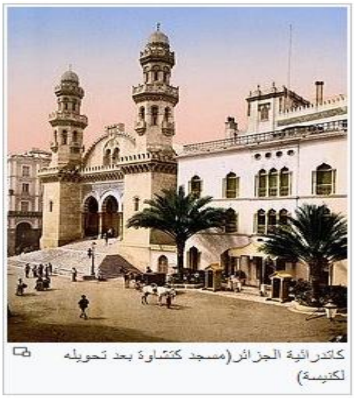

المصدر: **(wikipedia, 24/4/2020)**

بساحة الشهداء. ولقد تم في هذا العمل اعتماد ما نقل عن وزير الأوقاف والشؤون الدينية (توفيق المدني)–نوفمبر 1962- (Rahal, 02/11/2018) لكونه يبدو أقرب إلى الواقع: 309 شهيدا بالإضافة إلى مئات الجرحى.

الصورة رقم(**7**): تظهر فرحات عباس وخيضر وبن بلة وبومدين والشيخ الإبراهيمي قبل إلقاء هذا الأخير أول خطبة جمعة بعد الاستقلال في مسجد كتشاوة

BEN BELLA ET FERHAT ABBAS
ont assisté ainsi qu'un millier de fidèles
A LA PRIÈRE DU VENDREDI
célébrée pour la 1re fois depuis 132 ans
A LA MOSQUÉE KETCHAOUA

المصدر: **(Rahal، 2018/11/02)**

واستمر هدم المساجد والزوايا والقبب داخل العاصمة وفي محيطها، الذي عانى هو الآخر من الهدم و"العسكرة" أو العكس، ومنها: زاوية سيدي يعقوب مع قبة ومقبرة، ومسجد محمد باشا، زاوية سيدي عمار التنسي، زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي مع مسجد وقبة وسكنات... (Aumerat, 1898, pp. 191-192).

ولقد شمل هذا الهدم والتخريب والتعطيل مثل هذه المؤسسات الدينية والاجتماعية في الحواضر خارج العاصمة وخاصة في باقي أهم إقليميْ الجزائر: وهران التي كان فيها 148 مسجدا وخاصة قسنطينة (بـ 837 مسجدا وزاوية)، التي عرفت بتديّن أهلها الذين عانوا كثيرا –نتيجة ذلك- من تنكيل الفرنسيين بهم وبالبنايات الدينية لمدينتهم ومن الاستيلاء على أوقافها بعد احتلالها عام 1837... حيث بادروا بتعطيل جامع "رحبة الصوف" وتحويله إلى مخزن عسكري للشعير ثم اسقطوا منارته عام 1852، وتحويل "جامع القصبة" إلى بناية عسكرية، وتحويل جامع سوق الغزل إلى كاتدرائية عام 1839... (سعدالله، 1998، الصفحات 80-83). كما أشار "فيرو" إلى هدم سبع مساجد في قسنطينة عام 1868 مع تحويل جامع الباي إلى كنيسة وآخر إلى مستشفى ميداني (Feraud, Mars 1868)... ولم تسْلم المدن الأخرى من سياسة الاستيلاء على الممتلكات الوقفية وهدم المساجد مثل ما حدث في مدينة عنّابة التي لم يسلم من مساجدها الـ37 سوى ثلاثة مساجد عام 1889، وتحويل بعضها إلى كنائس مثل ما حدث مع مسجد بني مروان (عنّابة

وبني عامر (البرّانية) في وهران الذي حول إلى كنيسة "سان أندري" عام 1850 (شتوان، 2005/5/16، صفحة 396) (سعدالله، 1998، الصفحات 92-102،93).

وأمام هذا الهدم والتخريب الواسعين عمد بعض خلَف المرابطين إلى بيع زاويته للمستوطنين (مثل زاوية المرابط العباسي، وتواطأ البعض الآخر مع المحتل فسخّر زاويته له فتمت توسعتها، مثل زاوية سيدي محمد الشريف (Aumerat, 1898, p. 190). كما تم تحويل بعض المساجد خارج العاصمة إلى ثكنات عسكرية (جامع القصبة في بجاية)، وإلى مخازن ومتاجر وحظائر تربية الخنازير سُلّمت لتجار يهود: مسجد سيدي حسن في معسكر، مسجد خنق النطاح في وهران... (شتوان، 2005/5/16، صفحة 396).

3.4.3. القبب والمقابر: تم تدنيس المقابر والقبب وهدمها وتحويلها إلى ساحات وإسطبلات للخيول ومؤسسات تعليمية (مدارس وثانويات...) للمستوطنين الأوروبيين وبيع بعضها للذي يرغب منهم في بناء مساكن خاصة. ومثال ذلك: هدم المقبرة العمومية لزاوية سيدي الجودي (عام 1830)، وتحويل مقبرة زاوية سيدي أحمد بن عبد الله إلى مدرسة تعاونية، وتحويل معظم المقابر الخاصة والملحقة بالزوايا (مقابر حسن باشا والحاج باشا وسيدي الجامع والكتاني...) إلى مصالح عسكرية (Aumerat, 1898, pp. 189-194). فقضت سلطات الاحتلال بذلك على بعض فضاءات التواصل الروحي والاجتماعي، وخاصة أن معظمها كان تابعا للزوايا وكان محل مزارات دورية.

والأكثر إثارة للدهشة –كانكشاف أنثروبولوجي همجي وتشخيص لانحطاط أخلاقي- هو أن الرفات البشرية جمعت من المقابر المدنسة والمهدمة وبيعت عظامها واستُخدمت لأغراض صناعية -في الجزائر وفي مرسيليا بعد نقلها عبر بواخر عسكرية- في تصنيع فحم الحيوانات وفي تكرير السكر كما سبق ذكره، بالإضافة إلى جمع بعض مواد هذه المقابر (شواهد القبور...) واستخدامها في صناعة طواحين الرياح وبعض المباني (Grandmaison, 2005, p. 169).

4.4.3. الجهاز التربوي التعليمي: تم العمل على هدم هذا الجهاز وتضييق أسسه المادية والاجتماعية بالاستيلاء على الأملاك "الوقفية" و"الخاصة" بشتى الطرق: التأميم، الشراء، المصادرة، الضرائب، المضاربة الربوية –اليهودية خاصة-، الرهن، السمسرة... وخاصة في فترة المجاعات.

وعلى غرار قيامه بغلق وهدم المساجد والزوايا، قام الاحتلال بالدور نفسه تجاه دور التربية والتعليم الديني والعام، التي كان بعضها ملحقا بالمؤسسات الدينية. ومن أمثلة ذلك في العاصمة: هدم مدرسة خير الدين ومدرسة مسيد الداخلية ومدرسة الرحبة. وتشير المصادر التاريخية الفرنسية والجزائرية إلى تراجع كبير في التعليم في الحواضر الكبرى (العاصمة، قسنطينة، عنابة، وهران...)، حيث كاد التعليم الجزائري يختفي فيها نتيجة الهدم والغلق–سابق الذكر-وإخضاعها لقانون المدارس الأجنبية واضطهاد وتهجير الفقهاء والعلماء والمعلمين... (شتوان، 2005/5/16، الصفحات 403-404) وتوقيف حلقات الدروس الحرة في المدارس الجزائرية التي تم تقييدها بإجراءات صارمة (لطرش، 2021/6/27، صفحة 1423).

5.4.3. المكتبات: تم نهب وحرق المكتبات العامة (الملحقة بالمساجد والزوايا والمدارس والتي كان معظمها وقفيا)، وكذا المكتبات الخاصة وهي الأكثر عددا (كانت تابعة لعائلات وشخصيات دينية: الفكون، باش تارزي، الورتلاني...)، وترحيل ونفي أصحابها، ومصادرة بعض كتبها وتحويل ما لم تتم مصادرته رسميا من طرف بعض الجنود الفرنسيين والمستوطنين إلى مكتباتهم الخاصة بفرنسا. ومن أشهر أمثلة حرق المكتبات الخاصة حرق مكتبة الأمير عبد القادر في 10 /1843/5 من طرف جنود الجنرال دوق دومال (لطرش، 2021/6/27، صفحة 1423). ومما زاد هذا النزيف الثقافي خطورة تهجير كبار العلماء والأغنياء ومعهم كتبهم ومخطوطاتهم في حالة عدم حرقها أو مصادرتها. وعلى حد قول "بولاسترون" (Polastron, 2004, p. 15)، فإن فرنسا مشهورة بنهب كتب قيمة من عدة مناطق: فيتنام، الصين، مصر، إسبانيا، إيطاليا، شمال أفريقيا... والتي يجب استعادتها في يوم من الأيام. وفي هذا السياق نُقل عن "جيلالي صاري" (لطرش، 2021، 1413) الدور البارز لليهود في عمليات نهب وتخريب المكتبات الجزائرية العريقة وخاصة مخطوطات قسنطينة بعد سقوطها في يد المحتل عام 1837.

كما تم لاحقا وتدريجيا إحلال مكتبات فرنسية وطنية وجهوية حاوية في غالبيتها لثقافة فرنسية غازية ومشوِّهة لتاريخ الجزائر وانتمائه الحضاري. وجدير بالذكر هنا أن ما كان منها ذا طابع تعليمي (مدرسي أو جامعي)، وقد يكون مفيدا لـ"الأهالي"، لم يستفد منه الجزائريون كل الاستفادة لأسباب تمييزية عنصرية أو لغوية ثقافية موضوعية، بل إن البعض منها تم حرقه في السنوات الأخيرة من حرب التحرير حتى لا يستفيد منه الجزائريون

بعد رحيل المحتل، وهو ما حدث فعلا مع المكتبة الجامعية بالعاصمة التي تم حرقها يوم 6/7/ 1962 من طرف "منظمة الجيش السري" الفرنسية المناهضة لاستقلال الجزائر، حيث تم إتلاف حوالي 600 ألف كتاب(Zaoui, 14 juin 2012) .

6.4.3- الوثائق والتحف: تعرضت عشرات الآلاف من الوثائق الرسمية/ الإدارية -معظمها يعود للعهد العثماني- والخاصة إلى الحرق والنهب الرسمي والخاص بمعية بعض التحف التاريخية من الأماكن الأثرية ومن المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية – عشية الاستقلال- الذي أقامته سلطات الاحتلال نفسها عام 1897، وهو يعتبر أحد أقدم المتاحف في أفريقيا ويغطي حقبة تمتد على مدار 2500 سنة من تاريخ الفن في الجزائر. ولا زال هذا الملف التاريخي يعتبر من الملفات العالقة بين البلدين باسم استرجاع "الأرشيف الوطني الجزائري" والذي يضم حسب بعض الأدبيات المتخصصة ملايين الوثائق والتحف (وزارةالثقافةالجزائرية، 2019/3/10).

ومن أهم التحف والوثائق المهرّبة التي تحدثت عنها وسائل الإعلام مؤخرا تلك التي تخص توثيق بعض جرائم الفرنسيين ومنها خرائط التفجيرات النووية وأماكن دفن نفاياتها الإشعاعية ومدفع بابا مرزوق التاريخي.

7.4.3. جهاز القضاء الإسلامي: تم هدم هذا الجهاز تدريجيا، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في 1841/02/28 قانونا يلغي سلطة القضاة المسلمين، مع إقرارها تطبيق قانون العقوبات الفرنسي على الجزائريين، ثم إنهاء مرحلة التسيير الذاتي للقضاء الإسلامي المخصص لـ"لأهالي" (ابتداء من سنة 1870) والتي دامت 22 سنة (منذ حوالي 1848) وتدشين مرحلة تقليص صلاحيات وتشريعات وأحكام وعدد مسؤولي القضاء الإسلامي، وقد دامت هذه المرحلة 21 سنة (حتى 1891) (سعدالله، 1998، صفحة 77).

8.4.3. الصحافة الإصلاحية والسياسية: تم التضييق عليها وقمعها لمنع مساهمتها في إحياء ذاكرة الجزائريين، وذلك بشتى الطرق القانونية التمييزية (ومنها اعتبار الصحف الصادرة بغير الفرنسية في الجزائر صحفا أجنبية) وغير القانونية. وبالفعل، عانت الصحف الجزائرية قمعا إداريا وأمنيا جعلها لا تكاد تصدر عنوانا حتى تبادر سلطات الاحتلال (وزارة

الداخلية أو الحاكم العام) بتوقيفه، هذا إذا سمحت بصدوره أصلا. كما عانى العاملون بها من التهديد والمحاكمة والسجن والنفي والاغتيال:

حاكمت السلطات الفرنسية الفنان والصحافي عمر راسم (صاحب صحيفتي "الجزائر": 1908، و"ذو الفقار": 1913) محاكمة عسكرية وأصدرت في حقه حكما بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة (1915-1921)، وهو حسب علمنا أقسى حكم يصدر في حق صحافي في ذلك الوقت في العالم. كما قامت لاحقا بنفي الأمير خالد (رئيس تحرير جريدة "الإقدام": 1919) عام 1923 إلى حين وفاته عام 1937، وبسجن **وبنفي الشيخ والصحافي محمد الأمين العمودي بداية الثلاثينيات (صاحب** أسبوعيتي "La Défense"و"Le Musulman")، وبمحاولة اغتيال للشيخ عبد الحميد بن باديس (رائد الصحافة الإصلاحية) ثم باغتيال الشيخ العربي التبسي (أول رئيس تحرير لجريدة "البصائر": 1935 ولمجلة " Le Jeune musulman": 1952) معتبرة إياه صحافيا جزائريا كان قلمه يدعو إلى التمرد على الفرنسيين، وهو يعتبر حسب علمنا أول صحافي في العالم تعرّض للقتل وإخفاء جثته التي لا يُعلم لحد الآن مدفنها (دليو، 2014).

وفي السياق نفسه تم في عام 1962 تفجير مطبعة البصائر من قبل "منظمة الجيش السري" (OAS) الفرنسية المناهضة لاستقلال الجزائر (سعدالله، 1998) (لحمر، 2010-2011).

9.4.3. المؤسسات الخيرية والملاجئ: لم تسلم هذه المؤسسات هي الأخرى من الاعتداءات، ومثالها تحويل ملجأ "بوطويل" للفقراء واليتامى والمعوقين والمرضى والعمال البسطاء... إلى ثكنة عام 1830 (Aumerat, 1898, p. 196).

10.4.3. عرائس القاراقوز والمداحين: تم منع العروض (1943) في الساحات العامة والمقاهي لمنع إثارتها النخوة الوطنية لدى الجزائريين، وحرمان العامة من وسيلة ترفيهية اجتماعية. وكان ذلك نتيجة تقدير الاحتلال أنها تستعمل للتحريض بالسخرية السياسية والنكات والتهكم ضد الكبار والمتسلطين بطريقة غير مباشرة.

وفي مقابل كل هذا "الإفراغ" الجرمي تم إتباع سياسة "إحلال" إستراتيجية من خلال عدة عمليات تمثل أهمها فيما يأتي:

11.4.3. فتح مقاهي الموسيقى والرقص والمجون والخمّارات وأماكن البغاء: تم إنشاؤها في كبرى المدن الجزائرية: قسنطينة، عنّابة، وهران وبالعاصمة خاصة، وبعضها بالقرب من أماكن العبادة (سعدالله، 1998، صفحة 440) نكاية وإلهاءً من جهة، ودعاية لجلب المستوطنين من جهة أخرى[1]. كما تم تدعيم العروض المسرحية المخالفة للعادات والتقاليد الجزائرية باستقدام فرق مسرحية مصرية لبنانية "مسيحية" (القرداحي، جورج أبيض...) حيث قدمت أعمالا باللغة العربية كانت في نظر الجمهور الجزائري غير محتشمة وغير محترمة لتقاليده نصّا ومظهرا (ممثلات بألبسة داخلية) (Bencheneb, 1935, pp. 73-74).

12.4.3. بناء عدة كنائس مسيحية وبعض المعابد اليهودية: بناء كنيستي القديس أغستين، الأولى بين سنتي 1847 و1865، والثانية بين سنتي 1876-1878 و(السيدة الإفريقية) بين سنتي 1858 و1872 مع توسعتها مرتين (1928 و1947)، وكنيسة (St. Bonne Venture) عام 1870، والكنيسة الأنجليكانية (Nouvelle Eglise Anglicane) عام 1909، وكنيسة (Eglise de Kouba) (1923)، وكنيسة (St. Anne) (1931-1933)، وكنيسة قلب اليسوع الأقدس (1956-1961)... كما تم بناء بعض المعابد اليهودية التي أضيفت إلى قرابة العشرة التي كانت موزعة على المدن الساحلية الكبرى: كنيس يهودي مع الأرغن بين سنتي 1855 و1865، والكنيس الكبير الذي تم بناؤه سنة 1878 (Laborde, 20/8/2010)... وكان ذلك تدعيما للوجود اليهودي النافد في الجزائر –في العهد العثماني- والذي استفادت منها فرنسا منذ بداية الغزو، حيث كان لهم دور معتبر في عمليات الجوسسة وتعريف المحتلين بالأماكن واللهجات والعادات والتقاليد المحلية والترجمة...

[1] في هذا السياق، يذكر "هوغ نانسيّ" (Hugues Nancy) لموقع (HuffPost) أن "خيال المرأة والمرأة المستعمرة الخاضعة" استعملت كرافعة قوية لجذب المستوطنين والجنود والإداريين لاحتلال هذه الأراضي وحكمها. ويتم استخدام هذا المحرك الدنيء في صيغة "الغرائبية الجنسية" (exotisme sexuel) في متناول اليد. حيث تم الاستعانة بالبطاقات البريدية المرسلة إلى فرنسا والتي تظهر عليها نساء "مستعمرات" و"عاريات"، مع الدعاية لمناطق محجوزة للبغايا تم إنشاؤها في الجزائر العاصمة [وفي قسنطينة ووهران...]... وفي جميع العواصم الاستعمارية للإمبراطورية. "كما لو كان من الضروري للغاية الهيمنة على الجثث لإظهار سيطرة المحتل على البلاد" (Wessbecher, 3 octobre 2021).

(لطرش، 2021/6/27، صفحة 1413). مما جعل فرنسا تدعم مؤسساتهم الدينية وتعمل على إدماجهم ومنحهم الجنسية الفرنسية وربطهم بالوجود الاستدماري الفرنسي.

13.4.3. دعم الحملات العسكرية بحملات تنصيرية كاثوليكية: كان هذا الدعم منذ الوهلة الأولى، حيث رافق الحملة العسكرية لاحتلال الجزائر (1832) ستة عشر قسا بغرض تنصير الجزائريين (شتوان، 2005، صفحة 392). مع الإشارة إلى أن الحملات التنصيرية تركزت في منطقة القبائل أساسا (لحاجة في نفس يعقوب) ثم في كل المدن الساحلية لتنتقل لاحقا (بعد 1872) إلى الجنوب (الهقار) بقيادة القس "دو فوكو" (De Foucault). كما تم تدعيم بعض البعثات التنصيرية الأوروبية الأخرى (سويسرا، ألمانيا...) وخاصة البروتستانتية منها (Boyer, 1960, pp. 366-367) وجلب بعض المسيحيين العرب وخاصة الموارنة من المشرق (الشام ومصر) منذ 1838 لأغراض الاستيطان والترجمة والتنصير (لطرش، 2021/6/27، صفحة 1411).

هذا بالإضافة طبعا إلى محاربة فرنسا عمل الزوايا بمنطقة القبائل وحظر الفقهاء من الانتقال إليها ومحاربة التكلم فيها بغير اللهجات البربرية واللغة الفرنسية (الحصري، 1951، صفحة 476). وقد كان لهذا التمييز الجامع بين الفرنسة والتنصير لهذه المنطقة آثاره المعروفة على مستقبل البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للجزائر المعاصرة (Boyer, 1960, p. 367).

14.4.3- تشجيع الدجل والشعوذة: استعملت السلطات الفرنسية بعض المنتمين إلى الطرق والزوايا في عملية تدجين بعض هذه المؤسسات وجعلها تنحرف عن نهجها الحقيقي: تعليم الدين واللغة العربية وحفظ القرآن والرباط في سبيل الله... لتركز على ضرب الدفوف والرقص وأكل الحشرات السامة والتمرغ في الأشواك والاستشفاء بالفكارين (السلاحف والثيران والتيوس) (لطرش، 2021/6/27، صفحة 1418) والتباهي ببعض المعجزات بالتواطؤ مع المحتل مثل: توقيف قطار سكك الحديد خارج المحطات وصعق –كهربائيا- بعض الزوار ممن لا يرضون عن سلوكهم...

15.4.3. عقد مؤتمرات تنصيرية ببعض المدن الجزائرية (قسنطينة: 1924...) (لحمر، 2010-2011، صفحة 222)، استدراجا لبعض النخب المحلية وتدعيما للحملات التنصيرية الكاثوليكية والبروتستانتية سابقة الذكر.

16.4.3. بناء جهاز تعليمي بديل -إقصائي ثم إدماجي انتقائي- قوامه التكفل بتعليم خاص للفرنسيين والفرنسة والتهجين اللغوي وإثارة النعرات العرقية ومحاربة المناوئين لذلك. وتمثل ذلك أساسا في:

- إعداد هياكل تعليمية مخصصة للفرنسيين: حيث تم بناء أول مدرسة (Collège) عام 1835 (وسط العاصمة)، ثم تزايدت وتيرة الإنجازات لتصل أثناء الحرب العالمية الثانية حوالي 1400 مدرسة (لحمر، 2010-2011، صفحة 241). بالإضافة طبعا إلى مؤسسات ثقافية وإعلامية أخرى خاصة بالفرنسيين: مكتبات، متاحف، مسارح، قاعات سينما وأوبرا... منذ 1830، ازدادت وتيرة إنشائها بعد حدوث أولى موجات التوطين الجماعي عام 1848 (Laborde, 20/8/2010).

- التفرقة بين الأهالي في فتح أبواب المدارس الفرنسية لبعضهم وذلك بتمييز منطقة القبائل الكبرى عن غيرها، وقد باشرت سلطات الاحتلال تنفيذ ذلك ابتداء من 1843 (لحمر، 2010-2011، صفحة 197). كما تم تشجيع مثل هذه النعرات الجهوية عن طريق البرامج الإذاعية -لغةً ومحتوى-بعد الحرب العالمية الثانية.

- إدخال الفرنسية إلى المدارس القرآنية وعزل الرافضين لها ونفيهم مثل ما حدث للمفتي "مصطفى الكبابطي" عام 1843، وتعيين أساتذة للغة الجزائرية الدارجة في المدارس (مثل "جوني فرعون" السوري-المصري) لإضعاف استعمال اللغة العربية.

- إنشاء مدارس مزدوجة اللغة (فرنسية-عربية)، حيث قضى مرسوم صدر يوم 1850/8/6 بإنشاء ست مدارس فرنسية عربية (بكل من: العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، البليدة، مستغانم) (لحمر، 2010-2011، صفحة 186).

- انطلاق الدراسات الاستشراقية للهجات العربية والبربرية خاصة، منذ 1890 والتكفل رسميا بطبعها ومجازاة مؤلفيها تعبيرا عن موقف سياسي محض لمحاربة العربية والإسلام وبث التفرقة بين مختلف مكونات الشعب الجزائري وخاصة بين المتعلمين منهم (سعدالله، 1998، الصفحات 19-20).

17.4.3. بناء جهاز ثقافي وإداري بديل مزدوج اللغة: مكتبات، ومطابع، ومسارح، ودور سينما، و"مكاتب عربية" للتواصل مع "الأهالي" والتجسس عليهم.

18.4.3. بناء جهاز إعلامي ثلاثي الوسائل (صحافة، راديو، تلفزيون) وثلاثي الأبعاد: إقصائي عدائي صريح، إدماجي فرنسي، إدماجي محلي. ففي المجال الصحافة المطبوعة تم إصدار من 1830 إلى 1900 حوالي 150 صحيفة. مع الإشارة إلى أن العمل بالراديو تم بدأ منذ عشرينيات ق20 وبالتلفزيون منذ 1956 ولكن الانتشار في الحالتين كان محدودا، وأما المحتوى فكان دعائيا ممجدا للتفوق الحضاري الفرنسي ومضادا للانتماء الحضاري العربي الإسلامي للجزائر ومشجعا للعربية الدارجة واللهجات المحلية.

وكانت النتيجة الكارثية لسياسة "الإفراغ و"الإحلال" الثقافية هذه: قيام شبكة تواصلية فرنسية واسعة مقابل تراجع حاد لمنظومة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التواصلية الجزائرية: أكثر من 80% من الأميين غداة الاستقلال (حوالي 14% فقط يعرفون القراءة والكتابة و 1/4 هذه النسبة متعلم بالعربية حسب إحصاء السكان لعام 1954 (ElKenz, 1993, p. 21)، وذلك بعدما كان معظم الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة وكان في كل قرية مدرستان اثنتان (هلال، 1995، صفحة 108).

4- رد الفعل الجزائري

بعد المقاومات المسلحة التي خفّت وتيرتها مع مطلع ق20 قبل أن تستعيد رونقها في الخمسينيات منه، وبالرغم من ظروف الاحتلال القاسية ماديا والمحاربة للخط العربي والفكر الإسلامي عموما، اجتهد بعض الجزائريين في ابتكار طرق عدة للمحافظة على كيانهم التواصلي الحضاري، وذلك من خلال:

1.4. المقاومة القلمية بإنشاء الصحف منذ 1893 وخاصة بعد 1925 مع صحافة الجمعيات الإصلاحية وبعض المصلحين الجزائريين الذين قاوموا وأبلوا بلاءً حسنا وخاصة إذا علمنا أنهم لم يتخرجوا من مدارس صحافية، بل من كتاتيب ومدارس تعليمية عامة، بالإضافة إلى بعض ما خبِره عدد قليل منهم من ممارسة فردية في العمل الإعلامي داخل وخارج الوطن.

كما اجتهد بعض الجزائريين في **التأليف ونشر المخطوطات باللغتين** (في شكل **كتب** أو مقالات صحافية متسلسلة) وفي تخصصات مختلفة: في تاريخ الجزائر لإثبات وجودها المتميز عن فرنسا، وفي الفكر ومشكلات الحضارة لعرض سبل نهضتها، وفي الأدب والسير....

بالإضافة طبعا إلى **إنشاء المطابع** التي تعتبر الدعامة الأساسية المعاصرة للكتب والصحف، وكان ذلك ابتداء من أواخر ق19 (1896) وعلى يد الأخوين "رودوسي" واللذين أصبحت مطبعتهما تعرف فيما بعد بالمطبعة الثعالبية. أما تاريخ المحاولة الجزائرية الأولى لتأسيس مطبعة عربية فتعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أنشأ بعض الجزائريين في العاصمة وقسنطينة ومستغانم ووهران وبسكرة عدة مطابع بغرض طبع صحفهم وكتبهم والتحرر من تبعيتهم لمطابع الفرنسيين.

2.4. المقاومة الدينية والتربوية: تم ذلك من خلال بناء بعض المساجد، ولا سيما في الأرياف، رغم عِلم الجزائريين المسبق بأن السلطات الفرنسية ستستولي عليها وتتولى إدارتها هي أيضا (سعدالله، 1998، صفحة 78)؛ وبإنشاء المدارس الخاصة (الحرة) وتفعيل النشاط الجمعوي الثقافي والفكري والرياضي. لقد أدى توسع نشاط الحركة الإصلاحية منذ مطلع ق20 إلى تدعيم إنشاء جمعيات التربية والتعليم ونوادي فنية وأدبية وفكرية ببعض المدن الجزائرية، حيث تم بناء المدرسة الثعالبية في العاصمة (1904-1905) وإنشاء نادي الترقي العاصمي عام 1919، وإنشاء جمعيات رياضية مثل "الطليعة" و"المولودية" العاصمية عام 1919 ... (المباركية، 2007، صفحة 41).

وفي هذا السياق، أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (منذ 1931 تاريخ تأسيسها) أكثر من 150 مدرسة ابتدائية حرة يتردد عليها أزيد من 50 ألف تلميذ وتلميذة لدراسة لغتهم ودينهم. كما أحدثت في أوساط المغتربين نحو ثلاثين مركزا وناديا ثقافيا وخاصة في باريس؛ وفي مصر شكلت اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر وجمعية الجالية الجزائرية و"جمعية الدفاع عن افريقية الشمالية" من طرف بعض أحفاد الأمير عبد القادر (سعدالله، 1998، صفحة 500)...

خاتمة

في الأخير، رغم الإقرار بالأضرار الجسيمة للعمل الإجرامي والممنهج لسلطات الاحتلال ومستوطنيهم والذي عانت الجزائر منه كثيرا بعد الاستقلال، يجب الإشادة بالعمل المقاوم لرجال تمكنوا من الحفاظ على أسس هوية شعب ووشائج تواصله مكنته من دعم ثورة مسلحة (1954-1962) طردت المحتل بعد حوالي قرن وثلاثين سنة من احتلال استيطاني منزف للثروات البشرية والمادية ومجْتثّ للجذور الثقافية.

وهو يقتضي من السلطات الجزائرية الحالية وخاصة من مؤسساتها التشريعية الوسم المزدوج لأعمال المحتل الفرنسي في الجزائر بكونها جرائم حرب وأعمال إبادة ثقافية. وعدم التوقف عن مطالبة فرنسا بثلاثية "الاعتراف والاعتذار والتعويض"، مع عدم الاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية لكونها غير كافية وتدعيمها بالتهديد الجدي باللجوء إلى التحكيم الدولي لاسترجاع الأرشيف المنهوب وخاصة إلى إحداث قطيعة ثقافية مع فرنسا وهو ما سيكون مفعوله أكبر وأكثر حسما بسبب ارتباط ذلك بالمصالح الاقتصادية خاصة والتي تغذيها العلاقات الثقافية بين البلدين، لأن الظاهر أن فرنسا لا زالت تمجد فترة احتلالها للجزائر وخدمة مستوطنيها و"الحرْكيين" (الخونة) حينذاك لفرنسا الأم(1) ولا زالت تعتبر "الجزائر مسألة ضمان اجتماعي"(2) لأوضاعها الداخلية.

المراجع

Aumerat. MM. (1898, 1 1). La Propriété urbaine à Alger. (Gallica, Éd.) *Revue Africaine , 6* (229-230), p.p. 168-201.

Bencheneb, S. (1935).Théâtre arabe d’Alger. Revue africaine, N° 364-365, pp.72-85.

Blazina, V. (1996). Mémoricide ou la purification culturelle: la guerre contre les bibliothèques de Croatie et de Bosnie-Herzégovine. *Documentaion et bibliothèques, 42, p.149-164.*

Boyer, Ph. (1960). *L’Évolution de l’Algérie médiane (Ancien département d’Alger) de 1830 à 1956.* Paris: Adrien-Maisonneuve.

Chitour, Ch-E. (1999). *L’Éducation et la culture en Algérie. Des origines à nos jours.* Alger : ENAG.

(1) أنظر مشروع قانون رقم 667 للجمعية العمومية الفرنسية ليوم 5 مارس 2003 وقرارها لعام 2005 وإعلان مكتب الرئاسة الفرنسية لوسائل الإعلام في يناير 2021 بأن الرئيس الفرنسي لا ينوي الاعتذار عن الماضي "الاستدماري" لبلاده في الجزائر وذلك بعد تراجعه عن وصفه احتلال فرنسا للجزائر بال"جريمة ضد الإنسانية" في فبراير 2017 أثناء الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية.

(2) هي في الأصل مقولة للفرنسي "بونال" (Bonnal) الذي كان مديرا لقسم الموظفين للأشغال العامة في الجزائر المحتلة وصاحب تقرير حول احتلال الجزائر قدمه عام 1856 للسلطات في باريس (Grandmaison, 2005, p. 292).

Devoulx, M. (Sept . 1862). Les édifices religieux de l'ancien Alger, Revue Africaine, 6 (35), pp.370-382. https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5689180t?rk=21459;2.

ElKenz, A. (1993). Au fil de la crise. Alger : ENAL.

Feraud, L. Ch. (1868). Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine. *Revue africaine*, 12 (68), p.p. 121-132.

Galibert, L. (30/1/2012). L'Algérie ancienne et moderne. https://www.algerie-ancienne.com/Salon/Galib/8France/01expedit/25capitule.htm. Site consulté le 23/4/2020.

Grandmaison, O-L. (2005). *Coloniser Exterminer : Sur la guerre et l'État colonial.* Paris: Fayard.

Laborde, G.M. (20/8/2010). *La construction d'Alger.* In : www.Storage.canalblog: Storage.canalblog.com/87/21/281248/56479359.pdf. Consulté le 11/5/2020.

Lycops, J.P. (1975). *L'Agression silencieuse ou le génocide culturel en Afrique.* Paris : Anthropos.

Montoy, L.P. (1982). La presse dans le Département de Constantine (1870-1918). Thèse de doctorat d'Etat, Université de Provence, Institut d'histoire des pays d'Outre-Mer (Marseille).

Pelligrin, A (2011). Paul Marty : Boufarik 1882, Tunis 1938. http://www.memoireafriquedunord.net/biog/biog14_Marty.htm. 11/05/2020.

Polastron, D.X. (2004). *Livres en feu: histoire de la destruction sans fin des bibliothèques*. Paris : Denoël

Rahal, M. (02/11/2018). *Les vies de Ketchaoua, le choc de la conquête et la ville réinventée*. https://texturesdutemps.hypotheses.org/3050. Consulté le 28/05/2020.

Saaidia, O. (2016). *L'invention du culte musulman dans l'Algérie coloniale du XIXe siècle*. *L'Année du Maghreb*, pp.115-132. 14 | mis en ligne le 21 juin 2016, consulté le 22 avril 2020. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb/2689 .

Wessbecher, L. (03/10/2021). *La colonisation cachait aussi un grand marché sexuel, de l'Algérie au Maroc*. Mis en ligne le 08 Octobre 2021, consulté le 8 Octibre 2021. URL : https://www.huffingtonpost.fr/entry/la-colonisation-cachait-aussi-un-grand-marche-sexuel-de-lalgerie-au-maroc_fr_6155d435e4b0487c855be48d

Wikipedia. (24/4/2020). *Mosquée Ketchoua*. https://fr.wikipedia.org/wiki/Mosqu%C3%A9e_Ketchaoua. 11/5/2020.

Zaoui, A. (14 juin 2012). Mémoricide ou autodafé à Alger!. *Liberté*.

بن بناجي. ع. (2019). السياسات اللغوية الكولونيالية وما بعد الكولونيالية في أفريقيا :المشاهد التاريخية والمشاهد الحديثة. *مجلة معالم، 9 (12)*، ص ص. 195-218.

جغلول. ع. (1982). *تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)* (الإصدار 2). بيروت: دار الحداثة.

الجزيرة نت (أخبار سياسية). (2021/7/05). صورة مسؤولين فرنسيين يراقبون تجربة نووية في صحراء الجزائر عام 1960. https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/7/5 . المعاينة: 2021/10/07.

الحصري، س. (1951). *حوليات الثقافة العربية*. الرياض: دار الرياض للطباعة والنشر.

دليو، ف. (2014). *تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830-2013*. الجزائر: دار هومة.

سعد الله، أ. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي* (الإصدار 5). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سعيدوني ، ن. (2003). *دراسات أندلسية...، بيروت:* دار الغرب الإسلامي.

سيف الإسلام، ز. (1985). *تاريخ الصحافة في الجزائر*. الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب.

شتوان، ب. (2005/5/16). أثر المشروع الاستعماري على المؤسسات الروحية والتعليمية في الجزائر 1830-1962./*المعيار* 5(10) ، *ص ص. 391-410.*

العين كوم. (2021/01/21). فرنسيون يأخذون صور تذكارية يفتخرون فيها برفع جماجم ورؤوس مقطوعة لجزائريين. https://al-ain.com/article/algerian-french-relations-apologies-memory. 28 01 2021

لحمر. ك. (2011-2010). صورة المجتمع الجزائري في "Revue africaine"، 1856-1962. *رسالة دكتوراه*. قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة.

لطرش، ح. (2021/6/27). السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر. *مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 35(01)، ص ص. 1406-1454.*

لمباركية، ص. (2007). *المسرح في الجزائر*. قسنطينة: دار بهاء الدين.

مفدي، ز. (2003). *تاريخ الصحافة العربية في الجزائر*. الجزائر: مؤسسة مفدي زكريا.

هلال، ع. (1995). *أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

وزارة الثقافةالجزائرية. (2019/3/10). *استرجاع مقتنيات تعرضت للنهب من المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية*. https://www.aps.dz/ar/culture/68178-2019-03-10-17-50-49 . 2021/7/05.

وكالة الأناضول. (2021/7/05). الاستعمار الفرنسي للجزائر.. آثار حية لجرائم بشعة. https://www.aa.com.tr/ar المعاينة: 2021/7/05.